

## اخور الأول: الايطار النظري للاستشراف في الاقتصاد الدولي (الجزء 3)

ثالثا: أهداف وأهمية الدراسات الاستشرافية:

### 1. أهداف الدراسات الاستشرافية

إن الدراسات الاستشرافية (المستقبلية يتم القيام بها لأغراض سياسية اقتصادية، اجتماعية و غيرها، و الهدف من ورائها هو:

- الحاجة إلى المعرفة المستقبلية لتلك الظاهرة : خاصة إذا كانت هذه الظاهرة لديها تأثير على عوامل أو متغيرات أو ظواهر أخرى؛

- حب الاطلاع : و هو ما قد يسميه البعض بالفضول الذاتي؛

- التأثير :هناك من يقوم بالدراسات الاستشرافية من أجل تحويل النظر نحو تلك الظاهرة و بالتالي يكون تأثيرها مستقبلا و حتى حاضرا على عوامل مرتبطة بها ، و من أبرز الدراسات في هذا المجال الدراسات التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة من أجل التأثير على أسعار النفط العالمية.

- التخطيط : انطلاقا من الدراسات الاستشرافية و نتائجها يتم الانطلاق لدرحلة أخرى هي مرحلة التخطيط وهي الإعداد لمواجهة هذه الظاهرة مستقبلا إذا كان هذا الطرف غير قادر للتأثير على هذه الظاهرة لعدم حدوث نتائجها مستقبلا ، أما إذا كان قادرا للتأثير عنها قبل حدوثها فإنه يقوم باتخاذ الإجراءات الاستباقية اللازمة للحيلولة دون الوصول إلى هذه النتائج المستقبلية التي لا تكون في صالحه، أما إذا كانت في صالحه فإنه كذلك يسعى للتأثير عليها من أجل حدوثها مستقبلا.

### 2. أهمية الدراسات المستقبلية

وتتبلور أهمية الدراسات المستقبلية في مجالات الحياة المختلفة فيما يلي:

- تحاول الدراسات المستقبلية أن ترسم خريطة كلية للمستقبل من خلال استقراء الاتجاهات الممتدة عبر الأجيال والاتجاهات المحتمل ظهورها في المستقبل والأحداث المفاجئة (Driving Forces)، والقوى والفواعل الدينامية المحركة للأحداث.
- بلورة الخيارات الممكنة والمتاحة، وترشيد عمليات المفاضلة بينها، وذلك بإخضاع خيار منها للدراسة والفحص بقصد استطلاع ما يمكن أن يؤدي إليه من تداعيات، وما يمكن أن يسفر عنه من نتائج، ويترتب على ذلك المساعدة على توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات المناسبة.
- تساعد الدراسات المستقبلية على التخفيف من الأزمات عن طريق التنبؤ بما قبل وقوعها، والتهيؤ لمواجهتها، الأمر الذي يؤدي إلى السبق والمبادأة للتعامل مع المشكلات قبل أن تصير كوارث. وقد ثبت أن كثيراً من الأزمات القومية كان يمكن بقدر قليل من التفكير والجهود الاستباقية احتواؤها ومنع حدوثها، أو على الأقل التقليل إلى أدنى حد ممكن من آثارها السلبية.

• تعدّ الدراسات المستقبلية مدخلاً مهماً ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي، إن لأغراض العسكرية وإدارة الصراعات المسلحة ودراسة مسرح الحرب، أو للأغراض المدنية وإدارة المؤسسات والشركات الكبرى المتعددة القوميات.

وقد اتسمت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين بازدهار التخطيط الاستراتيجي «شل» باستخدام السيناريوهات، خاصة في الشركات العالمية الكبرى للطاقة، مثل شال-shell-، و إي دي أف-E. D. F- و إي أل أف-E.L.F- بسبب الصدمات النفطية السابقة واللاحقة. كما استخدم في إعادة تنظيم مجموعة إكسا الفرنسية للتأمين (Axa France).

• ترشيد عمليات صنع القرار من خلال توفير مرجعيات مستقبلية لصانع القرار، واقتراح مجموعة متنوعة من الطرق الممكنة لحلّ المشكلات، وزيادة درجة حرية الاختيار وصياغة الأهداف، وابتكار الوسائل لبلوغها، وتحسين قدرة صانع القرار على التأثير في المستقبل، وتوصيف درجة عدم اليقين المصاحبة لبعض القرارات المستقبلية، والتنبؤ بالآثار المستقبلية لهذه القرارات والسياسات.

• زيادة المشاركة الديمقراطية في صنع المستقبل وصياغة سيناريواته، والتخطيط له، فالدراسات المستقبلية مجال مفتوح لتخصّصات متنوعة، وميدان لاستخدام الأساليب التشاركية وعمل الفريق، بمعنى إنجاز الدراسة المستقبلية عن طريق فريق عمل متفاهم ومتعاون ومتكامل. حيث تعتمد الدراسة على معارف مستمدّة من علوم متعددة. والأساليب التشاركية هي أساليب تعتمد على التصور المستقبلي من خلال الاستفادة من آراء الخبراء والمهتمين. ومن أبرز هذه الأساليب التي توسع مجال المشاركة الديمقراطية في إعداد الدراسات المستقبلية: جلسات العصف الذهني، ولجنة الخبراء، ونموذج سيغما، واستبيان دلفي ومعداد رينيه وورشنة الاستشراف ودولاب المستقبلات وغيرها من تقنيات العمل الجماعي.

#### رابعاً: الدول والحكومات الرائدة في هذا المجال

هناك عدة دول تستخدم الاستشراف في مؤسساتها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن أصبحت سنغفورا وفنلندا وكندا من الدول الرائدة بقوة في هذا المجال.

لقد بدأت سنغافورة في استخدام الاستشراف منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي واستمرت في الاعتماد عليه وتطبيقه في جهتين، وهما: برنامج تقييم المخاطر واستقراء التهديدات المستقبلية RAHS ومركز الأحداث المستقبلية الاستراتيجية وكلاهما تتبع مكتب رئيس الوزراء. ولدى العديد من الجهات الأخرى أيضاً وحدات خاصة بها للاستشراف، فعلى سبيل المثال: تعمل كلية الخدمة المدنية بشكلٍ وثيق مع مركز الأحداث المستقبلية الاستراتيجية، وتلعب إدارة الكلية دوراً رئيساً في أنشطة الاستشراف. ويعتمد منهج العمل هناك على فريق واحد مكوّن بدوره من عدة فرق، حيث تتعاون مجموعات مختلفة بعضها مع بعض لإنجاز مشروعات محددة.

أما الحكومات التي تستخدم الاستشراف في منهجية عملها: تعتبر فنلندا صاحبة أكثر إمكانات الاستشراف انتشاراً على مستوى الجهات الحكومية (بما في ذلك، لجنة الأحداث المستقبلية في البرلمان) ومنظمات الأبحاث الخاصة والجامعات. بدأ تاريخ فنلندا مع الاستشراف بظهور شرط دستوري في تسعينيات القرن الماضي يقضي بضرورة إصدار تقرير كل أربعة أعوام

يتناول الاتجاه المستقبلي الذي تسير فيه الدولة، وبالتالي بدأت الحكومة في الإفصاح عن تصوُّرها لمستقبل الدولة والتدابير المطلوب اتخاذها على مدار فترة زمنية تتراوح بين 5 أعوام و 15 عاماً. وجرت العادة بعد ذلك على أن يقوم البرلمان بتداول التقرير والرد عليه، ثم اعتماده في النهاية مع أي تعديلات مقبولة، ومن ثم يصبح هذا التقرير قراراً صادراً عن البرلمان ومُلزماً للحكومة.

### خامساً: الاستشراف في الاقتصاد الدولي

يحتاج الاستشراف في الاقتصاد والعلاقات الدولية إلى مناهج شاملة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الهيكلية التي مسّت لب النظام الدولي، وتواكب التطور الهائل في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والدولية نتيجة الاعتماد المتبادل. من هذا الواقع، يجب للمناهج في علم الاستشراف أن تتطرق إلى مسألتين: الأولى على مستوى التحليل والثانية على مستوى اتخاذ القرار. فعلى مستوى التحليل، يجب تحديد عوامل التطور والتحول على المدى الطويل التي يمكن أن تؤثر كميًا ونوعيًا على تطور النظام أو الظاهرة موضوع الدراسة في الاقتصاد الدولي، ومن ثم تحديد العلاقة بين الكل والأجزاء التي تساهم في عملية التكوين. وعلى مستوى القرار، يجب تحديد البدائل المستقبلية والسياسات التي تؤدي إلى تغيير العلاقات داخل الكل والأجزاء المكونة له.

إن تحقيق هذه الأهداف صعب في مجال الاقتصاد الدولي، لأنه يتطلب التركيز في التحليل على ثلاثة مستويات؛ أولها، زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والتي تتطلب تحديد العلاقات المتعددة بين مختلف الأطراف (دول متقدمة ونامية، شركات متعددة الجنسية، الهيئات الدولية). ثانيها على مستوى الأجزاء المكونة للنظام الدولي وهي الدول، ويتطلب الأمر تحديد طبيعة استراتيجيات مختلف الأطراف، والتي قد تكون عبارة عن مشاريع مستقبلية فيها الكثير من التناقضات. وأخيرًا على المستوى القطاعي، وهنا يجب استشراف العوامل المؤثرة في العلاقات بين القطاعات المختلفة (تعليم، صحة، طاقة، فلاحية، صناعة، نقل وغيرها).

في مجال الاقتصاد الدولي والعلاقات الدولية، تسعى النظريات إلى توفير الوسائل الكفيلة بتحسين إدراكنا لظواهر الاقتصاد الدولي، لكن قوة ومقدرة هذه النظريات على تفسير ظواهر وقعت في بيئات وأزمنة مختلفة عن تلك التي أثرت على واضعي هذه النظريات، جعلها تتلاشى منذ الوهلة الأولى من محاولة إسقاطها على هذه الظواهر. وقد تم الاستعانة بالعديد من أدوات التحليل من حقول المعرفة الأخرى كالإحصاء والقياس. وقد اعتمدت مختلف النظريات على استبعاد كل المؤثرات التاريخية، لكن هذه المقاربة لا تلائم حقل الاستشراف، لأن تراكمات التاريخ تؤثر في الحاضر وحتى المستقبل.

وإذا كان الاجماع بين المنظرين مستحيلًا حول أولويات ومراحل البحث في مجال الاستشراف في الاقتصاد الدولي، فإنهم يتفقون على أنه يجب أن يركز على:

- التحديد والتحكم في القيم التي توجه البحث في مجال الاستشراف مثل: الحروب، ضمان استقرار الدولة، التوازن البيئي...

- وصف واستكشاف أهم البدائل المؤثرة في المستقبل.

- تحديد البدائل المستقبلية الممكنة.

- اختيار بديل من هذه البدائل والذي يبدو كأحسن اختيار لأنه يستجيب لاعتبارات المصلحة.

- تطوير الاستراتيجيات الانتقالية التي تسمح للإنسانية بتحقيق المستقبل المفضل، وهذا بمزج التغيرات الفردية والجماعية في السلوك الإنساني.

لذلك فإن البحث في المستقبل يمكن أن ينبه المجتمعات إلى طبيعة التحولات البنيوية التي قد تحدث داخل الوحدات السياسية القطرية أو داخل النظام الدولي، كما أنه يصف وأحياناً يحدد الشكل الملازم لكل افتراض أو تقدير للمستقبل بدل إلغائه، ومن ثم يساعد على إعادة النظر في الخيارات والأهداف من خلال البدائل المتوفرة، وبناءً على خيارات وأهداف الأطراف الأخرى.